

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون
البند ٢٠ (ح) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/67/437/Add.8)]

٢١٤/٦٧ - الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) وجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٦٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة وإلى قرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي خصصت بموجبه يوم ٢٢ نيسان/أبريل يوماً دولياً لأمن الأرض،

وإذ تشير أيضاً إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢^(٦)،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د/١٩ - ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٧/٣٧، المرفق.



وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون "يوم نوروز الدولي" وقرارها ٣٠٩/٦٥ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١ المعنون "السعادة: في سبيل توشي نهج شامل تجاه التنمية"،

وإذ تلاحظ جلسات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ للاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض وناقشت فيها الاستنتاجات العلمية المتعلقة بآثار الأنشطة البشرية في نظام الأرض،

وإذ تلاحظ أيضا انعقاد المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمتنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠^(٧)،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨)،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثق وتزايد تواتر الكوارث الطبيعية واشتداد وطأتها وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي في الطبيعة، وإذ تسلم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية في النظم الإيكولوجية للأرض، بهدف الترويج لعلاقة منصفة متوازنة مستدامة مع الأرض وكفالة وجود علاقة من هذا القبيل،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي لم يقصد به أن يكون مؤشرا لقياس التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية وأن من الضروري التغلب على هذا القصور فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والعمل المضطلع به في هذا الصدد،

وإذ تسلم أيضا بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية في إطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكما،

وإذ تعيد تأكيد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأن على جميع البلدان أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولى البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد، على أن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية،

(٧) A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة وثقافات الشعوب الأصلية أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة الأخذ والعطاء بين البشر والطبيعة والتي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبجهودهم الرامية إلى ابتكار نماذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الثالث للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة^(٩)؛

٢ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في الدورة السابعة والستين للجمعية، جلسة تحاور في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين وغيرهم من أصحاب المصلحة، للدفع قدما بالمناقشات المتعلقة باتباع نهج اقتصادية، في سياق التنمية المستدامة، تعزز قيام العلاقة بين البشر والأرض على أسس أكثر تمسكا بالقيم الأخلاقية؛

٣ - **تشير** إلى قرارها التي طلبت فيها إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استثماريا لتمويل مشاركة خبراء مستقلين في جلسة التحاور المزمع عقدها في إطار الجلستين العامتين المقرر عقدهما أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمننا الأرض، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق الاستثماري؛

٤ - **ترحب** بتدشين أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للموقع الشبكي المخصص لموضوع الانسجام مع الطبيعة بمناسبة انعقاد المؤتمر، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي الحالي الذي تتعده الشعبة عن طريق جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج شامل في تحقيق التنمية المستدامة على نحو ينسجم مع الطبيعة بهدف تحقيق التكامل بين الأعمال في العديد من التخصصات العلمية، بما يشمل سرد التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

(٩) A/67/317.

٥ - تسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا وأن "أمننا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وأن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وتعرب عن اقتناعها بأنه لتحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يلزم تحقيق الوئام مع الطبيعة؛

٦ - تدعو إلى اتباع نهج كلية متكاملة في التنمية المستدامة تسترشد بها الإنسانية من أجل العيش في وئام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية النظام الإيكولوجي للأرض وسلامته؛

٧ - تشجع جميع البلدان والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والدعم التقني؛

٨ - تقر بضرورة وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة، وتشير في هذا الصدد إلى الطلب الموجه إلى اللجنة الإحصائية في الفقرة ٣٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٨) أن تشرع، بالتشاور مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المعنية، في برنامج عمل في هذا المجال يستند إلى المبادرات القائمة؛

٩ - تؤكد، في هذا الصدد، ضرورة التعجيل ببدء برنامج العمل هذا؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والستين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يتم إدراجه أيضاً كإسهام في مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، آخذاً في اعتباره الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

١١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند الفرعي المعنون "الانسجام مع الطبيعة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٦١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢